

توليف موجز لمنطقة الطريف بالدرعية كانت العاصمة الأولى للسلالة السعودية، تأسس في القرن الخامس عشر، وهو شاهد على الطراز المعماري النجدي الخاص بوسط الجزيرة العربية. وفي القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، زاد دورها السياسي والديني الإقليمي، السلفية. يضم العقار بقايا العديد من القصور ومجموعة عمرانية مبنية على أطراف واحة الدرعية. المعيار (4): تمثل قلعة الطريف مجموعة عمرانية متنوعة ومحصنة داخل الواحة. ويضم العديد من القصور ويعتبر نموذجاً بارزاً للطراز المعماري والزخرفي النجدي المميز لوسط الجزيرة العربية. إنه يشهد على أسلوب بناء يتكيف بشكل جيد مع بيئته، وعلى استخدام الطوب اللبن في المجمعات الفخمة الكبرى، إلى جانب إحساس رائع بالزخرفة الهندسية. المعيار (5): يوضح موقع منطقة الطريف في الدرعية مرحلة مهمة في الاستيطان البشري في الهضبة العربية الوسطى، عندما أصبحت الدرعية في منتصف القرن الثامن عشر عاصمة دولة مستقلة. دولة عربية ومركز ديني مهم. تعتبر منطقة الطريف في الدرعية مثالاً بارزاً على الاستيطان البشري التقليدي في بيئة صحراوية. المعيار (السادس): كانت منطقة الطريف أول مركز تاريخي يتمتع بقوة توحيدية في شبه الجزيرة العربية. وقد تعزز نفوذها بشكل كبير من خلال تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهو مصلح عظيم للإسلام السني الذي عاش وواعظ ومات في المدينة. في منتصف القرن الثامن عشر، انتشرت رسالة السلفية من الدرعية في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية والعالم الإسلامي. نزاهة يتألف العقار من بقايا مجموعة عمرانية شاملة نسبياً لا تزال الغالبية العظمى من مكوناتها في مكانها، تم الحفاظ على التخطيط الأولي جيداً ويمكن ملاحظته بوضوح في شبكة الطرق الخاصة به. وبالتالي فإن السلامة الهيكلية للممتلكات مقبولة. لم يخضع العقار لتطوير حديث شديد العدوانية، حيث تم التخلي عنه لفترة طويلة، ويبدو أن سلامة المناظر الطبيعية مرضية، على الرغم من هشاشتها. أصالة تعتبر المكونات الحضرية والمعمارية للممتلكات التي لم يتم تغييرها أو إعادة بنائها خلال عمليات إعادة التوظيف أو الترميم في القرن العشرين أصلية. المباني عموماً في حالة من الخراب أو الآثار. تم وضع برنامج رئيسي لأعمال الترميم، والذي يحترم المواقع والخطط والتقنيات الأصلية. وعليها أن تهتم بشكل خاص بالحفاظ على سمات أصالة مبانيها وشبكة الطرق. متطلبات الحماية والإدارة منذ عام 1976، أصبح العقار تحت حماية قانون الآثار رقم 26م، 1392 (1972). ويحمي هذا القانون التراث القديم المنقول وغير المنقول المسجل تحت مسمى "أثر"، وهو مصطلح ينطبق على الآثار التي لا يقل عمرها عن مائتي عام. ويتم تعزيز ذلك من خلال قسم الشرطة تحت مسؤولية المحافظ. مشروع قانون جديد ينص بشكل منهجي على إنشاء منطقة حماية بمساحة 200 متر حول حدود العقار في انتظار الموافقة.